SNHR
الشبكة السورية لحقوق الإنسان
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

تطورات الأوضاع في ريف دمشق والسويداء (29 نيسان/أبريل-4 أيار/مايو 2025): قراءة في الانتهاكات والتداعيات

دعوة إلى ضبط السلاح وتعزيز المساءلة وحماية المدنيين وفتح حوار وطني جامع

السبت 27 أيلول 2025

R250906

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

محتويات التقرير

أولاً: تصعيد أمني معقّد في بيئة انتقالية هشّة: ريف دمشق والسويداء بين 29 نيسان/أبريل و4 أيار/مايو 2025 1

ثانياً: منهجية التقرير 2

ثالثاً: وقائع الأحداث الأمنية والانتهاكات المرافقة 4

1.أحداث مدينة جرمانا – فجر الثلاثاء 29 نيسان/أبريل 2025 4

2.أشرفية صحنايا – مساء الثلاثاء 29 وصباح الأربعاء 30 نيسان/أبريل 2025 5

3.تدخل الاحتلال الإسرائيلي في سياق التصعيد الأمني – مساء الأربعاء 30 نيسان/أبريل وحتى 3 أيار/مايو 2025. 7

4.الاشتباكات على طريق دمشق–السويداء (بين براق والصورة الكبيرة) – الأربعاء 30 نيسان/أبريل 2025 8

5. الاعتداءات على قرى وبلدات في محافظة السويداء – الأربعاء 30 نيسان/أبريل 2025 10

6.اعتداءات ذات بعد طائفي طالت طلاباً جامعيين ومدنيين عقب تصعيد نيسان/أبريل 2025 12

رابعاً: حصيلة الضحايا وأبرز الانتهاكات 14

أ.الحصيلة الإجمالية للقتلى في سياق التصعيد الأمني 14

ب.حصيلة المصابين 14

ج.المحتجزون والمفرج عنهم 14

د.الاعتداءات على الأعيان المدنية 15

هـ. الاعتداءات على الملكيات الخاصة 15

خامساً: تداعيات الانتهاكات والتصعيد على الحقوق الأساسية وسيادة القانون 15

سادساً: الاستنتاجات والتوصيات 17

أولاً: تصعيد أمني معقّد في بيئة انتقالية هشّة: ريف دمشق والسويداء بين 29 نيسان/أبريل و4 أيار/مايو 2025:

شهدت مناطق متفرقة من محافظتي ريف دمشق والسويداء، خلال الفترة الممتدة من 29 نيسان/أبريل إلى 4 أيار/مايو 2025، تصعيداً أمنياً واسع النطاق، تمثل في اندلاع اشتباكات مسلّحة عنيفة، وهجمات متبادلة استهدفت أحياء مدنية، ونقاطاً أمنية، ومحاور طرق رئيسة. وقد شاركت في هذه الأحداث أطراف متعددة، من ضمنها وحدات رسمية تابعة لوزارتي الدفاع والداخلية، مدعومة بمجموعات عشائرية مسلحة، إلى جانب تشكيلات غير منضبطة تُظهر ارتباطاً شكلياً بوزارة الدفاع دون أن تخضع فعلياً لسلطتها. في المقابل، شاركت مجموعات محلية مسلحة ذات طابع مناطقي وطائفي (درزي)، يُرجّح انتماؤها إلى فصائل من محافظة السويداء يُعتقد أنّها كانت تخوض مفاوضات مع وزارة الدفاع بشأن إدماجها في هياكل أمنية رسمية.

تركزت هذه الأحداث في مدن وبلدات مثل جرمانا، أشرفية صحنايا، وصحنايا في ريف دمشق، إضافة إلى عدد من القرى في محافظة السويداء. وأسفرت عن سقوط عشرات القتلى والجرحى من المدنيين، والعناصر الأمنية، والمسلحين المحليين، إلى جانب احتجاز أعداد كبيرة من السكان، وإلحاق أضرار مادية بالممتلكات العامة والخاصة.

تميّز هذا التصعيد باتساع رقعته الجغرافية وتعدد الجهات المنخرطة فيه، وسُجّلت خلاله أنماط مختلفة من الانتهاكات، شملت: الاستهداف المباشر للمدنيين، عمليات قتل ميداني محتملة، التمثيل بالجثث، الاستخدام العشوائي للأسلحة الثقيلة في مناطق مأهولة، احتجازات دون إجراءات قانونية واضحة، وتخريب للممتلكات.

تزامن هذا التصعيد مع تصاعد ملحوظ في الخطابات الطائفية عبر بعض وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي المحلية، وانعكاسات سلبية على البيئة الجامعية والمجتمعية، مما يشير إلى هشاشة الوضع وفتح المجال لاحتمالات تفجر أوسع في غياب استجابة مؤسسية فاعلة.

وقد ساهم تدخل الاحتلال الإسرائيلي خلال هذه الفترة، من خلال شنّ غارات جوية على مواقع في دمشق ومحيطها، في تعقيد المشهد الأمني وتوسيع دائرة التوتر، لا سيما في ظل التبريرات الطائفية التي قدمتها حكومة الاحتلال، والتي تُعدّ، من منظور القانون الدولي، انتهاكاً واضحاً لسيادة الدولة السورية وتدخلاً مباشراً في شؤونها الداخلية.

في هذا السياق، يبرز الطابع المركّب للتصعيد، الذي وقع ضمن بيئة أمنية هشة تتسم بانتشار السلاح غير المنظّم، وضعف قنوات المساءلة والضبط. إنَّ التداخل الحاصل بين القوى الرسمية وشبه الرسمية والمجموعات المحلية يزيد من تعقيد المشهد الأمني، ويجعل من الصعب تحديد المسؤوليات المباشرة عن العديد من الانتهاكات المرتكبة.

تُبرز هذه الأحداث حجم التحديات الأمنية والاجتماعية التي تواجهها الحكومة السورية الانتقالية في هذه المرحلة، وتُظهر الفراغات الخطيرة في ضبط السلاح غير النظامي، واستمرار آثار الانقسام الأهلي في بعض المناطق. كما تؤكد على الحاجة إلى مراجعة جدّية لآليات الاستجابة الرسمية، وتفعيل أدوات العدالة الانتقالية، ووضع سياسات مستدامة للحماية المدنية، بما يعيد الاعتبار لسيادة القانون، ويعزز ثقة المجتمع بمؤسسات الدولة.

ويهدف هذا التقرير إلى تقديم توثيق ميداني وتحليل أوّلي للوقائع الأمنية والانتهاكات التي وقعت بين 29 نيسان/أبريل و4 أيار/مايو 2025، في مناطق جرمانا، أشرفية صحنايا، طريق دمشق-السويداء، وعدد من قرى محافظة السويداء، إضافة إلى رصد التداعيات المجتمعية والأمنية المرتبطة بها، وتقديم توصيات تعزز حماية المدنيين، وتدعم مبدأ المساءلة، وتسهم في تفعيل آليات العدالة الانتقالية.

ثانياً: منهجية التقرير:

يعتمد هذا التقرير على منهجية توثيق ميداني ورصد للانتهاكات المرتبطة بالتصعيد الأمني الذي شهدته مناطق جرمانا، أشرفية صحنايا، طريق دمشق-السويداء، وعدد من القرى في محافظة السويداء، خلال الفترة من 29 نيسان/أبريل إلى 4 أيار/مايو 2025. وقد رافق هذا التصعيد اشتباكات مسلّحة وهجمات متبادلة وعمليات احتجاز واعتداءات على الممتلكات. ويأتي هذا التوثيق ضمن سياق المتابعة المستمرة التي تجريها الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان للتطورات الأمنية والانتهاكات الحقوقية في مختلف المناطق السورية خلال المرحلة الانتقالية

استندت عملية إعداد التقرير إلى مزيج من مصادر المعلومات الأولية والثانوية، ووفقاً لمعايير التحقق المعتمدة لدى الشَّبكة، وتشمل المنهجية ما يلي:

1. **رصد ميداني مباشر** عبر شبكة من الباحثين المحليين في ريف دمشق والسويداء، شمل جمع شهادات أولية من سكان المناطق المتضررة من خلال مقابلات هاتفية ورسائل صوتية موثقة، أُجريت خلال أو بعد فترة قصيرة من وقوع الأحداث، مع مراعاة سلامة الشهود وسرية هوياتهم. كما تضمن الرصد تحليل مواقع الاشتباك وتوثيق بيانات الضحايا والمحتجزين.
2. **تحليل بصري لمواد مرئية** جُمعت من مصادر مفتوحة وشهود عيان خلال الأحداث وبعدها، والتحقق من صحتها من حيث الزمان والمكان، عبر مقاطعة العناصر البصرية والجغرافية مع خرائط مفتوحة المصدر، ومطابقة الوجوه والمعالم المكانية، إلى جانب التأكد من عدم وجود مؤشرات تلاعب رقمي أو تحريف.
3. **تقاطع المعلومات من مصادر متعددة**، شملت مصادر محلية وطبية وإعلامية وأهلية، لضمان دقة الوقائع وتجنّب التحيّز أو الاعتماد على رواية أحادية.
4. **رصد وتحليل التصريحات الرسمية** الصادرة عن الجهات الأمنية المحلية، ووزارة الداخلية، وهيئة البث الإسرائيلية، إضافة إلى ما نُشر في حسابات رسمية على منصات التواصل الاجتماعي، وقد جرت أرشفتها وتحليلها ضمن تسلسل زمني متطابق مع تطور الوقائع.
5. **التحقق من أسماء الضحايا والمحتجزين** بالاستناد إلى قاعدة بيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان، ومقاطعتها مع مصادر ميدانية موثوقة، مع الامتناع عن نشر الأسماء احتراماً لخصوصية الضحايا وذويهم، واقتصار التقرير على الحصيلة الرقمية.
6. **مراجعة التقارير الطبية المحلية**، خصوصاً من مشفى السلام في صحنايا ومراكز صحية أخرى، للتأكد من طبيعة الإصابات وتوقيتها ومدى اتساقها مع الروايات الميدانية.
7. **التمييز بين الأطراف المنخرطة** في الأحداث والانتهاكات، وفقاً للانتماء الوظيفي أو العسكري الظاهر (عناصر أمن، مجموعات محلية، مسلحون عشائريون...) دون إصدار أحكام مسبقة، وبالاستناد فقط إلى الأدلة المتوفرة.

كما شمل التوثيق متابعة آثار الغارات الإسرائيلية في بعض مناطق التصعيد، وتحليل أبعادها القانونية، بالإضافة إلى التحقق من الاعتداءات الطائفية التي استهدفت مدنيين وطلاباً جامعيين في مناطق مختلفة

التحديات وحدود التوثيق

على الرغم من الجهود التي بذلها فريق الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق أحداث جرمانا، أشرفية صحنايا، وطريق دمشق–السويداء، واجه التقرير مجموعة من التحديات التي أثّرت جزئياً على شمولية التوثيق، أبرزها:

1. **الطبيعة المركّبة للأحداث:** تداخلت جهات متعددة في الاشتباكات، بين قوى رسمية ومحلية، وتوزعت الوقائع على مناطق جغرافية مختلفة خلال فترة زمنية قصيرة، مما صعّب من مهمة الترتيب الزمني الدقيق وفصل الوقائع.
2. **تعقيدات الوضع الأمني:** تزامنت الأحداث مع تصعيد ميداني، وعمليات تمشيط واحتجاز، واشتباكات متقطعة، ما حال دون الوصول المباشر إلى بعض المواقع أو الشهود، وأدى إلى الاعتماد على مصادر محلية شديدة الحذر.
3. **محدودية الوصول إلى البيانات الرسمية:** لم تُصدر السلطات الانتقالية إحصاءات شاملة أو بيانات تفصيلية حول الضحايا أو المعتقلين أو الجهات المنخرطة، ما اضطر الفريق إلى الاعتماد على مصادر طبية ومجتمعية غير رسمية.
4. **أخطار تعرّض الشهود للملاحقة:** واجه بعض الشهود والنشطاء تهديدات بعد الإدلاء بمعلومات، ما استوجب إجراءات حماية إضافية شملت إخفاء الهويات، وتعديل التفاصيل المكانية والزمانية لبعض الإفادات.
5. **تأخر تدفق المعلومات:** استمر ظهور نتائج بعض الأحداث – مثل حالات الوفاة أو الإفراجات – خلال شهر أيار/مايو، ما تطلب مراجعة وتحديثاً مستمراً للبيانات.
6. **عدم وضوح الهوية المؤسسية لبعض الجهات المسلحة:** في عدة مناطق لم يكن من الممكن تأكيد الانتماء التنظيمي لبعض المجموعات المسلحة، ما استدعى استخدام توصيف عام كـ "مجموعات محلية مسلحة خارج إطار الدولة"، بانتظار توفر معلومات إضافية. وتؤكد الشَّبكة أنَّ هذا التصنيف يُطبّق بغض النظر عن الولاء السياسي أو التنسيق مع الدولة.

تعريف: المجموعات المحلية المسلحة الخارجة عن إطار الدولة

يُقصد بهذا المصطلح التشكيلات المسلحة التي لا تتبع تنظيماً رسمياً أو تسلسلاً إدارياً واضحاً داخل مؤسسات الدولة الأمنية أو العسكرية، وتشمل:

- مجموعات عشائرية أو مناطقية موالية للحكومة الانتقالية، تشارك في العمليات الأمنية أو القتالية أحياناً بتنسيق غير رسمي مع أجهزة الدولة، لكنَّها لا تخضع لها قانونياً أو وظيفياً.
- فصائل محلية معارضة، تمارس نفوذاً أمنياً أو عسكرياً داخل مناطقها، وتعمل بشكل مستقل عن أي هيكل رسمي.

7. **عدم تأكيد هوية بعض الضحايا:** بعض حالات القتل أو الإصابة تم توثيقها بصرياً دون إمكانية التحقق من الهوية، لذلك لم تُدرج ضمن الإحصائيات النهائية.

رغم هذه التحديات، حرص الفريق على الالتزام بمعايير وبروتوكولات التحقق والتقاطع المنهجي للمعلومات، بهدف تقديم عرض موضوعي وموثوق للوقائع، مع إدراك محدودية الإحاطة الشاملة في مثل هذا السياق المعقد. ويُقدَّم التقرير كتوثيق جزئي ومرحلي لما أمكن جمعه من بيانات حتى لحظة إعداده، مع إمكانية تحديثه لاحقاً في حال ورود معلومات جديدة.

ثالثاً: وقائع الأحداث الأمنية والانتهاكات المرافقة:

توثّق هذه الفقرة تطورات التصعيد الأمني الذي شهدته مدينتا جرمانا وأشرفية صحنايا، وطريق دمشق–السويداء، خلال الفترة من 29 نيسان/أبريل إلى 4 أيار/مايو 2025، وذلك من خلال عرض زمني يستند إلى معطيات تحقق منها فريق الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان عبر مصادر متعددة. وقد تم ترتيب الوقائع بحسب تسلسلها الزمني، مع تخصيص فقرات منفصلة لكل منطقة بما يتيح عرضاً دقيقاً ومترابطاً للأحداث.

تشير معطيات الشَّبكة إلى أنَّ ذروة التصعيد الأمني وقعت خلال الفترة الممتدة من 29 نيسان/أبريل حتى 4 أيار/مايو 2025، مع استمرار توثيق حوادث قصف واشتباكات متفرقة في الأسابيع اللاحقة. ومن أبرز تلك الحوادث، قصف مدفعي تعرضت له محافظة السويداء في 6 حزيران/يونيو 2025، حيث سقطت خمس قذائف هاون في محيط قرية بارك في ريف السويداء الشرقي، وأسفرت عن أضرار مادية متفاوتة

1. أحداث مدينة جرمانا – فجر الثلاثاء 29 نيسان/أبريل 2025

شهدت مدينة جرمانا في ريف دمشق تصعيداً أمنياً واسعاً في ساعات الفجر الأولى من يوم الثلاثاء 29 نيسان/أبريل 2025، وذلك عقب انتشار تسجيل صوتي نُسب إلى أحد أبناء الطائفة الدرزية، يتضمّن عبارات تُعد مسيئة دينياً. وأثار هذا التسجيل موجة توتر وتحريض ذي طابع ديني وطائفي، في ظل غياب معلومات مؤكدة حول هوية المتحدث أو الجهة التي قامت بنشره

في غضون ساعات، اندلعت اشتباكات مسلّحة في أحياء متفرقة من المدينة، امتدت لاحقاً إلى مناطق محيطة، شاركت فيها مجموعات محلية مسلحة خارجة عن إطار الدولة، بعضها على صلة غير رسمية بجهات أمنية، في مواجهة مجموعات محلية أخرى من سكان المدينة أو قادمين من خارجها. وقد استخدمت خلال الاشتباكات أسلحة خفيفة ورشاشات متوسطة، وتخللها اعتداء على مواقع مدنية، ما دفع عدداً من العائلات إلى النزوح المبكر خشية تفاقم العنف

ووفق بيان صادر عن وزارة الداخلية السورية، فإنَّ الاشتباكات اندلعت نتيجة **"تحريض وخطاب كراهية على خلفية التسجيل"**، دون أن يتم تحديد الجهة المسؤولة عن التصعيد أو توضيح طبيعة التدخل الأمني الذي جرى.

وقد أسفر التصعيد عن:

1. سقوط قتلى في صفوف عناصر الأجهزة الأمنية والمجموعات المسلحة، سواء الموالية للجهات الرسمية أو الخارجة عن إطار الدولة.
2. استهداف أحياء سكنية وإغلاق بعض الطرقات داخل المدينة.
3. تدخل وزارة الداخلية إلى جانب وجهاء محليين في محاولة لاحتواء الوضع وفرض حظر مؤقت للتجوال.

ووفق توثيقات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان:

1. **قُتل ما لا يقل عن 8 عناصر مسلحة خلال الاشتباكات**، يُرجّح أنَّ بعضهم منتسب إلى وزارتي الداخلية والدفاع، فيما لم تتوفر معطيات كافية لتحديد الصفة الوظيفية للآخرين، الذين يُحتمل انتماؤهم إلى مجموعات مسلحة محلية نشطة في محيط المدينة دون ارتباط مؤسسي واضح.
2. **مقتل 8 أفراد على الأقل من المجموعات المحلية المسلحة الخارجة عن إطار الدولة، معظمهم من سكان مدينة جرمانا**، بينهم عناصر ينحدرون من قرى في ريف السويداء الجنوبي والشمالي شاركوا في المواجهات المسلحة.
3. **تسجيل إصابات متفاوتة بين المدنيين**، إلى جانب أضرار مادية لحقت بمحال تجارية ومرافق عامة نتيجة تبادل إطلاق النار.

وقد كان لهذا التصعيد أثر خاص على النساء والأطفال، حيث سُجلت حالات نزوح داخلي لعائلات خشية إصابة الأطفال، كما أبلغت أمهات محليات عن صعوبة توفير الرعاية لأطفالهن في ظل انقطاع الخدمات الأساسية خلال فترة التوتر

2. أشرفية صحنايا – مساء الثلاثاء 29 وصباح الأربعاء 30 نيسان/أبريل 2025

في أعقاب التوترات الأمنية التي شهدتها مدينة جرمانا، أعلن مدير أمن ريف دمشق، المقدم حسام الطحان، صباح يوم الأربعاء 30 نيسان/أبريل 2025، التوصّل إلى اتفاق محلي لوقف إطلاق النار بين وجهاء المدينة وبعض الجهات الأمنية، تضمن تسليم جثامين القتلى، والبدء بإجراءات تهدف إلى تهدئة الأوضاع وإعادة الاستقرار. إلا أنَّ هذا الاتفاق لم يُنفّذ فعلياً، حيث شهدت منطقة أشرفية صحنايا وبلدة صحنايا المجاورة تصعيداً خطيراً مساء اليوم السابق (29 نيسان/أبريل)، تمثّل في تسلل مجموعات مسلّحة خارجة عن إطار الدولة إلى الأراضي الزراعية ومحيط الحواجز الأمنية، وقيامها باستهداف تحركات مدنية وعسكرية، مما أدى إلى اندلاع اشتباكات واسعة.

وفي صباح الأربعاء 30 نيسان/أبريل، تصاعدت حدة المواجهات بين عناصر من قوى الأمن العام[1] ومجموعات محلية مسلحة خارجة عن إطار الدولة، بعضها مرتبط بشبكات عشائرية محلية أو ينسّق مع جهات أمنية، وبعضها ينتمي إلى فصائل ذات طابع مناطقي وطائفي. استخدمت في هذه الاشتباكات أسلحة رشاشة وقذائف هاون داخل مناطق سكنية مأهولة، مما شكّل خطراً مباشراً على حياة المدنيين.

1. في 24 أيار/مايو 2025 أعلنت وزارة الداخلية في الحكومة الانتقالية عن تغيير مسمى الأمن العام إلى الأمن الداخلي بعد دمجه مع وحدات الشرطة المدنية تأسيسه.

اجتماعات أمنية – 30 نيسان/أبريل 2025

عُقد في ريف دمشق يوم 30 نيسان/أبريل اجتماعان رسميان، شارك فيهما مسؤولون في الحكومة السورية وعدد من مشايخ ووجهاء الطائفة الدرزية، في محاولة لاحتواء التصعيد الأمني والاجتماعي في مدينة أشرفية صحنايا

1. **الاجتماع الأول – مدينة داريا:** انعقد في داريا بحضور وفد ديني وأهلي من محافظة السويداء، ضمّ شيخي العقل يوسف جربوع وحمود الحناوي، وقائد حركة رجال الكرامة الشيخ يحيى الحجار، والشيخ ليث البلعوس، إلى جانب محافظي دمشق وريف دمشق والسويداء.
2. **الاجتماع الثاني – مضافة الشيخ أنيس الحاج علي، أشرفية صحنايا:** شمل مسؤولين أمنيين محليين ووجهاء المنطقة، وتركّز على تجاوزات ارتكبها عناصر محسوبون على جهات أمنية، إضافة إلى ملاحظات على تغطيات إعلامية وُصفت بأنّها "مغلوطة". وقد نتج عن الاجتماع عدة إجراءات، أبرزها:
   - تشكيل لجنة أمنية محلية مشتركة بين بلدتي صحنايا وأشرفية صحنايا.
   - إطلاق حملة لجمع السلاح غير المرخص في المنطقة.
   - تخصيص خط رسمي لتلقّي شكاوى السكان.
   - دعوة المدنيين للتطوّع في صفوف وزارة الداخلية.

نتائج التحليل البصري:

أظهرت مقاطع مصورة منشورة عبر العديد من المصادر مفتوحة المصدر معالم واضحة لانتشار المجموعات المسلحة وهوياتها المحتملة

1. انتشار مسلحين من قبيلة العكيدات في ساحة الطيارة الرئيسة بأشرفية صحنايا يوم 29 نيسان/أبريل، وهم يرفعون علماً غير واضح الهوية، في دلالة رمزية على السيطرة.
2. في تسجيل بتاريخ 30 نيسان/أبريل، ظهر عناصر من المجموعة ذاتها وهم يستولون على سلاح وذخيرة قتيل من المجموعات المحلية المسلحة الخارجة عن إطار الدولة، في مشهد يُظهر طابعاً انتقامياً.
3. توثيق مشاركة مسلحين من قبيلة القرعان في المعارك، دون مؤشرات على انتمائهم لتشكيلات رسمية، مما يرجّح تورط مجموعات عشائرية مستقلة في القتال.
4. أظهرت مقاطع أخرى مقاتلين خارج إطار الدولة يستخدمون أسلحة رشاشة ثقيلة من نوع (23 مم) داخل منطقة مدنية مكتظة، مستخدمين نمط إطلاق "دفعات طويلة"، ما يشكّل تهديداً كبيراً لحياة المدنيين نتيجة انعدام دقة الاستهداف في هذا السياق.
5. كما تم تداول صور لجثة عنصر أمني من إدارة الأمن العام تعرّض للتنكيل بعد مقتله، في انتهاك واضح لقواعد حماية الكرامة الإنسانية في النزاعات.

نتائج الاشتباكات والتداعيات:

وفق توثيق الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان، أسفرت هذه الأحداث عن:

1. مقتل 16 عنصراً من إدارة الأمن العام خلال الهجمات على النقاط والحواجز الأمنية.
2. مقتل عدد من المدنيين نتيجة إطلاق نار عشوائي، من بينهم **طفل يبلغ من العمر ثماني سنوات.**
3. ورود معلومات أولية (قيد التحقق) عن **حالات إعدام ميداني.**
4. سقوط ضحايا جراء قصف نفذته طائرة مسيّرة من طراز "شاهين"، يُرجّح أنَّها تابعة لوزارة الدفاع.
5. إصابة **ما لا يقل عن 70 شخصاً** خلال يومي 29 و30 نيسان/أبريل، بينهم مدنيون و عناصر أمن ومتطوع في الهلال الأحمر، نُقل عدد منهم في حالة حرجة إلى مشافٍ في دمشق.
6. تنفيذ **عمليات احتجاز** طالت عدداً من المسلحين، أُفرج لاحقاً عن معظمهم ممن لم يُثبت تورطهم المباشر في الأعمال القتالية.

ورغم الجهود الرسمية والأهلية لاحتواء التصعيد، استمر تجدد الاشتباكات بشكل متكرر، مما فاقم الوضع الإنساني، وتسبب بحركة نزوح محدودة لعائلات اضطرت إلى مغادرة المنطقة خوفاً من تفاقم العنف

3. تدخل الاحتلال الإسرائيلي في سياق التصعيد الأمني – مساء الأربعاء 30 نيسان/أبريل وحتى 3 أيار/مايو 2025.

في مساء الأربعاء 30 نيسان/أبريل 2025، شنّت طائرة مسيّرة يُرجَّح تبعيتها لسلاح جو الاحتلال الإسرائيلي غارة استهدفت نقطة أمنية في محيط أشرفية صحنايا في ريف دمشق، ما أدى إلى مقتل عنصر أمني واحد وإصابة آخرين بجروح متفاوتة، وفق ما وثّقته الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان بالاستناد إلى مصادر طبية ومحلية متقاطعة.

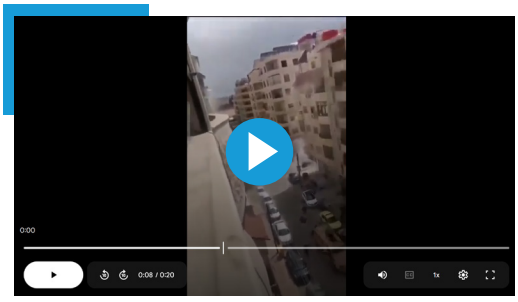

↑ مقطع مصوّر يُظهر لحظة القصف الإسرائيلي على أشرفية صحنايا

نُفّذ هذا الهجوم في ذروة تصعيد داخلي واسع النطاق في ريف دمشق والسويداء، وقد نقلت هيئة البث الإسرائيلية ("كان") أنَّ الاستهداف جاء ضمن ما وصفته بـ **"سلسلة هجمات وقائية"**، تحت ذريعة **"منع اعتداءات محتملة على أبناء الطائفة الدرزية"**. واعتبرت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان، في بيان صادر بتاريخ 6 أيار/مايو 2025، أنَّ هذا التبرير يُشكّل استغلالاً خطيراً للخطاب الطائفي، ويُعدّ تدخلاً مباشراً في الشؤون الداخلية السورية، من شأنه تأجيج الانقسامات المجتمعية وتعقيد النزاعات المحلية المسلحة.

كما وثّق البيان ذاته تنفيذ غارات جوية إسرائيلية إضافية بين 2 و3 أيار/مايو 2025، استهدفت مواقع عسكرية ومرافق مدنية في محافظات دمشق، السويداء، درعا، حماة، واللاذقية. وأسفرت هذه الهجمات عن مقتل أربعة مدنيين على الأقل، بينهم ضحية في ريف السويداء، وإصابة عنصرين من وزارة الدفاع السورية، إضافة إلى أضرار مادية واسعة. وشملت الغارات مواقع ذات رمزية سيادية، أبرزها محيط القصر الرئاسي في دمشق، ما اعتبرته الشَّبكة تحولاً نوعياً وعدوانياً في طبيعة الاستهداف الإسرائيلي.

تُعدّ هذه الاعتداءات انتهاكاً صارخاً للمادة (2/4) من ميثاق الأمم المتحدة، التي تحظر استخدام القوة أو التهديد بها ضد وحدة أراضي أي دولة أو استقلالها السياسي. كما أنَّها لا تفي بشروط ممارسة حق الدفاع عن النفس المنصوص عليه في المادة (51) من الميثاق، نظراً لغياب تهديد مباشر أو وشيك يبرر هذا النوع من التدخل العسكري الأحادي.

إنَّ تكرار الغارات الجوية الإسرائيلية داخل الأراضي السورية، ولا سيما استهدافها لمناطق مدنية أو لمواقع تحمل رمزية سيادية، دون أي تفويض أممي، يشكّل خرقاً جسيماً لأحكام القانون الدولي، ويُهدد الأمن والاستقرار في سوريا والمنطقة. كما يمثل سابقة خطيرة في توظيف ذرائع الحماية الطائفية كمبرر للتدخل العسكري الخارجي

ومن الناحية الحقوقية، فإنَّ هذا الربط بين الهجمات وبين حماية فئة مجتمعية داخلية يُعمّق الانقسامات المناطقية والطائفية، ويُفاقم هشاشة الوضع الأمني، ويعرّض المدنيين لمزيدٍ من الانتهاكات.

4. الاشتباكات على طريق دمشق–السويداء (بين براق والصورة الكبيرة) – الأربعاء 30 نيسان/أبريل 2025

في سياق التوترات الأمنية المتصاعدة جنوب ريف دمشق، شهد الطريق الواصل بين محافظتي دمشق والسويداء، وتحديداً في المنطقة الواقعة بين بلدتي براق والصورة الكبيرة على الحدود الإدارية بين درعا والسويداء، اشتباكات مسلّحة عنيفة يوم الأربعاء 30 نيسان/أبريل 2025. اندلعت المواجهات بين مجموعات مسلّحة من أبناء عشائر البدو، من بينهم منتسبون إلى وزارتي الدفاع والأمن العام، وبين مجموعات محلية مسلّحة خارجة عن إطار الدولة من أبناء محافظة السويداء، كانت متجهة إلى منطقة صحنايا لتقديم دعم عسكري للفصائل المنخرطة في الاشتباكات الدائرة هناك.

> وبحسب توثيقات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان، ومن خلال تحليل المعطيات الميدانية والبصرية المتقاطعة، فإنَّ الاشتباكات نشبت عقب كمين مسلح نصبته مجموعات عشائرية استهدف أرتالاً متفرقة من المسلحين القادمين من السويداء. وقد استخدمت في الاشتباك أسلحة خفيفة ومتوسطة، وأسفرت المواجهات عن عدد كبير من القتلى والجرحى من الطرفين، بالإضافة إلى تسجيل حالات فقدان لعناصر يعتقد أنَّهم اقتيدوا أو فُقد أثرهم خلال الاشتباك.

أبرز ما تم توثيقه:

1. مقتل ما لا يقل عن 8 أشخاص من أبناء العشائر المنتسبين إلى الأمن العام ووزارة الدفاع، إضافة إلى عناصر مسلّحة من منطقة اللجاة شرقي درعا.
2. مقتل ما لا يقل عن 49 مسلحاً من الفصائل المحلية الخارجة عن إطار الدولة، المنحدرين من محافظة السويداء.
3. إصابة عدد من المدنيين جراء تبادل إطلاق النار العشوائي في محيط الاشتباك.

وقد أظهرت تسجيلات مصورة جرى التحقق منها، استهدافاً مباشراً لعدد من سيارات المؤازرة القادمة من السويداء، ما أدى إلى احتراق بعض العربات، وتسبب بتعطيل الحركة على الطريق الدولي لعدة ساعات

مقاطع مصوّرة تُظهر قتلى من المجموعات المحلية المسلحة خارج إطار الدولة التي كانت متوجهة من محافظة السويداء نحو منطقة صحنايا بعد تعرضهم لكمين على طريق السويداء - دمشق بالقرب من قرية براق على الحدود الإدارية بين محافظتي درعا والسويداء في 30 نيسان/أبريل 2025

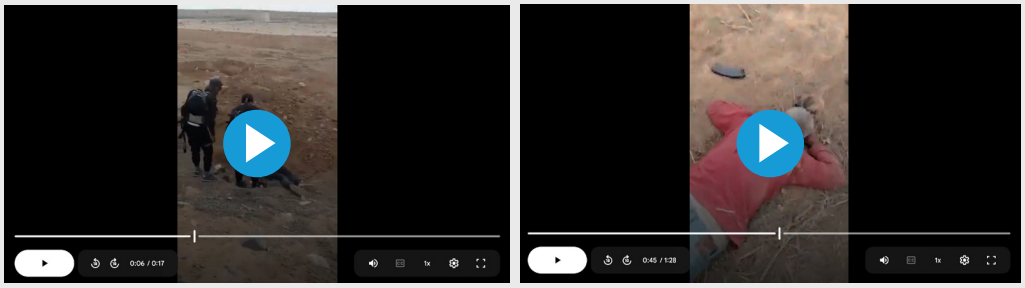

↑ فيديو يظهر استخدام المجموعات المحلية المسلحة خارج إطار الدولة التي كانت متوجهة إلى دمشق لسلاح الهاون إثر تعرضهم لكمين في منطقة اللجاة بتاريخ 30 نيسان/أبريل 2025

تشير هذه المواجهات إلى تصاعد خطير في وتيرة العنف القائم على الانتماءات المناطقية والعشائرية، كما تؤكد هشاشة الوضع الأمني على الطرق الحيوية الرابطة بين المحافظات، في ظل غياب إجراءات حماية فعّالة وضبط مؤسسي للسلاح والقوى المسلحة غير النظامية.

5. الاعتداءات على قرى وبلدات في محافظة السويداء – الأربعاء 30 نيسان/أبريل 2025

في يوم الأربعاء 30 نيسان/أبريل 2025، شهدت محافظة السويداء تصعيداً خطيراً تمثّل في هجوم مسلّح واسع النطاق شنّته مجموعات من عشائر البدو، من بينهم عناصر منتسبون إلى وزارتي الدفاع والأمن العام، استهدف عدداً من القرى والبلدات، أبرزها قرية الصورة الكبيرة شمال المحافظة، بالقرب من الحدود مع محافظة درعا.

بدأ الهجوم بقصف عشوائي باستخدام قذائف الهاون والرشاشات الثقيلة، ما أدى إلى أضرار مادية جسيمة، واندلاع حرائق في عدد من المنازل. وتمكّنت المجموعات المهاجمة من اقتحام القرية مؤقتاً، وسط تقارير أولية تفيد بوقوع عمليات قتل داخل بعض المنازل، لم تُتح إمكانية التحقق الكامل منها بسبب صعوبة الوصول وانقطاع الاتصالات.

بالتوازي، تعرّضت قرية كناكر لمحاولة اقتحام باستخدام أسلحة متوسطة وقذائف هاون، تمكنت الفصائل المحلية من صدّها. كما تعرّضت قريتا عرى ورسّاس في الريف الغربي للقصف، ما أدى إلى أضرار مادية طالت ممتلكات المدنيين

نتائج موثقة للهجوم:

1. مقتل مدني واحد على الأقل، وهو مجيد حمزة (أبو صافي) من بلدة رسّاس، توفي في 2 أيار/مايو 2025 متأثراً بجراحه نتيجة تطاير شظايا زجاج إثر سقوط قذيفة هاون قرب منزله.
2. مقتل 4 مدنيين آخرين جراء غارات جوية إسرائيلية متزامنة.
3. إصابة عدد غير محدد من المدنيين في بلدات مختلفة.
4. إحراق عدد من المنازل في قرية الصورة الكبيرة، وفقاً لتحليل صور الأقمار الصناعية والتسجيلات المتاحة.
5. تضرر مقام الخضر، أحد الرموز الدينية في القرية، بفعل الاعتداءات.

↑ صور تُظهر آثار احتراق عدد من المنازل ومقام الخضر (رمز ديني) في قرية الصورة الكبيرة في ريف السويداء الشمالي جراء الاعتداءات التي تعرضت لها القرية.

حوادث القصف اللاحقة:

سجّلت الشَّبكة ما لا يقل عن **تسع حوادث** قصف باستخدام قذائف هاون ورشاشات ثقيلة خلال الفترة الممتدة من 1 حتى 13 أيار/مايو، وأسفرت عن إصابة مدنية واحدة، وأضرار مادية، وحالات نزوح مؤقتة. أبرز هذه الحوادث:

1. **1 أيار/مايو 2025:** قصف قريتي لبين وحرّان في ريف السويداء، ما تسبب بأضرار مادية.
2. **5 أيار/مايو 2025:**

- قصف متجدد على قرية حرّان.
- سقوط قذائف قرب قرية الثعلة دون تسجيل أضرار.
- قصف على قرية الدارة أدى إلى نزوح جزئي للسكان.
- **11 أيار/مايو 2025**: سقوط قذيفتين في مدينة السويداء (حي القلعة والطرف الغربي)، تسببتا بأضرار مادية طفيفة.
- **13 أيار/مايو 2025**: قصف على قرية المجيمر، أدى إلى إصابة سيدة بجروح، وتضرر ثلاث منازل.

قصف جديد – 21 أيار/مايو 2025

تعرّضت محافظة السويداء لقصف **بثلاثة صواريخ يُعتقد أنّها من نوع كاتيوشا**، سقطت في مناطق مفتوحة قرب طريق الثعلة–السويداء، وتل الحديد، وأرض زراعية غرب المدينة، دون تسجيل إصابات.

في المقابل، ردّت فصائل محلية على مصادر القصف المدّعى، باستخدام مدفعية ورشاشات ثقيلة، مركّزة نيرانها على محيط **بلدة الثعلة الحدودية**.

تصعيد لاحق – 5 و6 حزيران/يونيو 2025

- **5 حزيران/يونيو:** سقوط أربع قذائف هاون على بلدة تعارة في الريف الغربي، أسفرت عن إصابة مدني وأضرار مادية. تشير مصادر ميدانية إلى أنَّ القذائف أُطلقت من موقع عسكري مهجور قرب بصر الحرير، يُستخدم حالياً من قبل مجموعات عشائرية مسلحة.

↑ أضرار لحقت بأحد منازل بلدة تعارة في ريف السويداء الغربي نتيجة سقوط قذائف هاون – 5 حزيران/يونيو 2025.

↑ بقايا قذيفة هاون من مخلفات قصف تعرضت له بلدة تعارة في ريف السويداء الغربي – 5 حزيران/يونيو 2025.

- **6 حزيران/يونيو:** سقوط خمس قذائف هاون قرب قرية بارك في الريف الشرقي، دون تسجيل خسائر بشرية أو مادية، حيث سقطت في أراضٍ مفتوحة.

تداعيات إنسانية وأمنية:

أدت هذه الاعتداءات إلى اتساع رقعة الاشتباكات المسلحة لتشمل قرى كانت تُعد مستقرة نسبياً، وتحويل المدنيين إلى أهداف مباشرة في سياق عمليات انتقامية جماعية. كما أدت إلى

1. تردّي الأوضاع الإنسانية في عدد من القرى المتأثرة.
2. انقطاع الكهرباء والماء عن بعض المناطق.
3. صعوبة التنقل وقطع الطرقات.
4. تضرر مراكز خدمية كانت توفّر احتياجات أساسية للأطفال والنساء.
5. تزايد المخاوف المجتمعية من عودة نمط العنف القائم على الهويات والانتماءات المحلية، في ظل غياب استجابة مؤسسية فعالة من الجهات الأمنية والسلطات الانتقالية.

6. اعتداءات ذات بعد طائفي طالت طلاباً جامعيين ومدنيين عقب تصعيد نيسان/أبريل 2025

أدى التصعيد الأمني الذي شهدته مناطق جرمانا وأشرفية صحنايا وطريق دمشق–السويداء أواخر نيسان/أبريل 2025 إلى تكريس انقسامات مجتمعية حادة ذات طابع طائفي، انعكست بشكل مباشر في عدد من المناطق، وامتدت إلى المؤسسات التعليمية. فقد رصدت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان اعتداءات جسدية ولفظية طالت طلاباً جامعيين من أبناء محافظة السويداء، في جامعات مختلفة داخل سوريا، تمحورت حول خلفياتهم المناطقية والطائفية، في ظل أجواء من التجييش والتحريض المجتمعي، وغياب إجراءات فورية لحمايتهم.

دفع هذا الواقع عدداً من الطلاب إلى مغادرة مقاعدهم الدراسية أو تعليق حضورهم الجامعي خشيةً من التعرض لمزيدٍ من الاعتداءات، في ظل تصاعد خطاب الكراهية وعدم توفر ضمانات أمنية داخل الحرم الجامعي

في هذا السياق، شهدت عدة مناطق احتجاجات طلابية وشعبية ذات طابع طائفي صريح، لا سيما في بعض مدن الجنوب السوري، وترافقت مع خطابات تعبئة وتحريض تستند إلى الانتماءات الدينية والمناطقية، ما زاد من تأزيم البيئة المجتمعية، وهدد بتحويل الجامعات والمؤسسات التعليمية إلى ساحات للتوتر والانقسام، بدل أن تبقى فضاءات حيادية ومشتركة

استجابة رسمية

في محاولة لاحتواء الموقف، أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 10 أيار/مايو 2025 قراراً يحظر نشر أو تداول أو ترويج أي محتوى ينطوي على تحريض طائفي أو كراهية أو مساس بالوحدة الوطنية داخل الجامعات السورية. وقد شمل القرار الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية والعاملين في الجامعات الحكومية والخاصة والمعاهد العليا، ونصّ على أنَّ مخالفة هذه التعليمات تُعرّض مرتكبها للمساءلة القانونية والمسلكية، وقد تصل العقوبات إلى الفصل النهائي أو الإحالة إلى القضاء

وصدر القرار عقب اجتماع رسمي في ذات اليوم، ضمّ كلاً من وزير التعليم العالي، ووزير الداخلية، ووزير الإعلام، ومحافظ السويداء، إلى جانب وفد من وجهاء المحافظة، وتمخض الاجتماع عن سلسلة تدابير تنفيذية، أبرزها

1. تشكيل لجان طلابية تمثل أبناء السويداء في مختلف الجامعات للتنسيق مع إدارات الجامعات والجهات المعنية.
2. تأمين الدعم النفسي والتعليمي للطلاب المتضررين، وتعويض الفاقد التعليمي.
3. السماح باستكمال مفاضلات الدراسات العليا إلكترونياً دون حضور إلزامي.
4. ضبط الخطاب الإعلامي ومنع أي تحريض طائفي أو تمييزي عبر وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية.
5. تأكيد مسؤولية المؤسسات الأمنية والأكاديمية في ضمان سلامة وحماية جميع الطلاب دون تمييز.

وقد أكد **وزير الإعلام، حمزة المصطفى**، خلال تصريح صحفي، أنَّ الجامعات السورية ستبقى مؤسسات وطنية جامعة، ترفض استخدامها كمنصات للتجييش الطائفي أو تهديد السلم الأهلي، وشدد على ضرورة محاسبة كل من يحرّض على الكراهية أو يروّج للانقسام داخل المجتمع.

رابعاً: حصيلة الضحايا وأبرز الانتهاكات:

رصد فريق الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان، استناداً إلى توثيق بصري، وشهادات ميدانية، ومصادر محلية متعددة، الحصيلة التالية للضحايا والانتهاكات الناجمة عن التصعيد الأمني الذي شهدته مناطق جرمانا، أشرفية صحنايا، طريق دمشق–السويداء، وعدد من قرى محافظة السويداء، وذلك خلال فترة ذروة التصعيد الأمني الممتدة من 29 نيسان/أبريل حتى 4 أيار/مايو 2025، مع استمرار توثيق حوادث قصف واشتباكات متفرقة في الأسابيع اللاحقة.

أ. الحصيلة الإجمالية للقتلى في سياق التصعيد الأمني:

حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، تم توثيق مقتل ما لا يقل عن **113 شخصاً**، جرى التحقق من أسمائهم و/أو صورهم، بينهم طفل واحد. وتتوزع الحصيلة على النحو الآتي

1. 27 شخصاً من العناصر المنتسبة إلى الأجهزة الأمنية والعسكرية الرسمية (وزارة الداخلية ووزارة الدفاع)، قُتلوا خلال الاشتباكات أو نتيجة الهجمات التي استهدفت حواجز ومقرات أمنية.
2. 37 شخصاً، من بينهم طفل، يتوزعون بين:
   - مدنيين لم يثبت تورطهم في أي نشاط مسلح.
   - مسلحين من المجموعات المحلية الخارجة عن إطار الدولة، سواء تلك التي قاتلت إلى جانب القوات الرسمية أو التي واجهتها ميدانياً.
3. 49 شخصاً من أبناء محافظة السويداء، سقطوا خلال الاشتباكات الدائرة على طريق دمشق–السويداء أو داخل القرى المتأثرة بالتصعيد. وتشمل الحصيلة:
   - مدنيين.
   - مقاتلين محليين منخرطين في فصائل مسلحة ذات طابع مناطقي أو طائفي.

ملاحظة: تتضمن الحصيلة الإجمالية قتلى سقطوا في ظروف متعددة، منها: الاشتباكات المباشرة، إطلاق النار العشوائي، استخدام مفرط أو غير متناسب للقوة، هجمات بطائرات مسيّرة، وحالات يُرجح أنَّها إعدامات ميدانية. وما تزال بعض الحالات قيد التحقق لتحديد ظروف الوفاة وتصنيفها بدقة وفق مرتكب الانتهاك.

ب. حصيلة المصابين:

وثّق الفريق إصابة ما لا يقل عن **85 شخصاً**، من بينهم:

- عناصر أمنية وعسكرية.
- مدنيون، بينهم أطفال ونساء.
- متطوع في منظمة الهلال الأحمر السوري.

تعرض عدد من المصابين لجراح خطيرة استدعت نقلهم إلى مستشفيات في العاصمة دمشق لتلقي العلاج.

ج. المحتجزون و المفرج عنهم:

تم تسجيل احتجاز ما لا يقل عن **112 شخصاً** من قبل قوات الأمن العام في منطقة صحنايا، على خلفية الاشتباه بالمشاركة أو الدعم في الأعمال المسلحة. لاحقاً:

- أُفرج عمَّا لا يقل عن 106 أشخاص بعد التحقق من عدم تورطهم في العمليات القتالية.
- لا يزال 6 أشخاص على الأقل قيد الاحتجاز حتى تاريخ إعداد التقرير.

ومن بين المعتقلين الذين ما زالوا رهن الاعتقال، راجي فروج، الذي ظهر في تسجيل مصوّر يوثق إطلاقه للنار أثناء تمركزه في أحد المباني في أشرفية صحنايا، كما ظهر في مقطع آخر لحظة اعتقاله برفقة آخرين.

د. الاعتداءات على الأعيان المدنية:

تم توثيق استهداف مقام ديني واحد في ريف محافظة السويداء، في سياق الهجمات المسلحة.

هـ. الاعتداءات على الملكيات الخاصة:

- تضررت عشرات المنازل والممتلكات الخاصة نتيجة الاشتباكات أو القصف أو الاعتداءات المباشرة.
- تم تسجيل تعرض ما لا يقل عن 15 منزلاً سكنياً للحرق والتخريب في قرية الصورة الكبيرة، على خلفية اقتحام مسلح واسع طال القرية.

خامساً: تداعيات الانتهاكات والتصعيد على الحقوق الأساسية وسيادة القانون:

في سياق رصد الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان للأحداث التي جرت بتاريخ 29 و30 نيسان/أبريل 2025 في مناطق جرمانا، أشرفية صحنايا، وطريق دمشق-السويداء، وبناءً على الوقائع الميدانية الموثقة، تبرز مجموعة من المؤشرات الحقوقية التي تستدعي التقييم، نظراً لتعقيدات الحدث وطبيعته المتشابكة، وما خلّفه من خسائر بشرية ومادية شملت مدنيين وعناصر أمن ومجموعات محلية مسلحة

أ. أخطار استخدام القوة والأسلحة في مناطق مدنية مأهولة:

أسفرت المواجهات في المناطق المذكورة عن سقوط ضحايا في صفوف المدنيين، بمن فيهم نساء وأطفال، إضافة إلى إصابات ناجمة عن استخدام أسلحة متوسطة ورشاشات ثقيلة وقذائف هاون داخل أحياء سكنية. في هذا السياق، يبرز مبدأ التمييز والتناسب بوصفه من الضوابط الأساسية في القانون الدولي، والذي يفرض التزامات صارمة على الأطراف المتنازعة لتفادي إلحاق الأذى غير المبرر بالسكان المدنيين، لا سيما في المناطق ذات الكثافة السكانية. ويُعدّ حماية المدنيين التزاماً مستمراً على عاتق الدولة، وفقاً لأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما **المادة (6)** من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية **(الحق في الحياة)**، **والمادة (9) (الحق في الحرية والأمان الشخصي)**

ب. الحاجة إلى ضمانات قانونية في إجراءات التوقيف والاحتجاز:

أظهرت المعطيات الميدانية تنفيذ عمليات توقيف جماعية في عدد من المناطق المتوترة، أعقبها الإفراج عن العديد من الأشخاص لعدم ثبوت تورطهم المباشر. ورغم الطبيعة العاجلة للتدخلات الأمنية في حالات التوتر، فإنَّ ذلك لا يعفي السلطات من الالتزام بالضمانات القانونية الأساسية، وعلى رأسها وجود أوامر قضائية، وحق الموقوف في معرفة أسباب توقيفه، وتوكيل محامٍ، والحماية من أي شكل من أشكال المعاملة القاسية أو اللاإنسانية

ج. استهداف منشآت مدنية وخطر التوسع غير المنضبط للعنف:

وثّقت حالات استُهدفت فيها آليات مدنية ومرافق عامة، سواء من قبل مجموعات محلية مسلحة أو نتيجة الاشتباكات العشوائية، ما يسلط الضوء على ضرورة احترام مبدأ تحييد المرافق الحيوية والسكان المدنيين. وتزداد أهمية هذا المبدأ في المرحلة الانتقالية ما بعد النزاع، حيث يمثل احترام المدنيين وممتلكاتهم أحد المؤشرات الحاسمة على مدى التزام الجهات الأمنية والمؤسسات بسيادة القانون.

د. أهمية دور السلطات في الوقاية والاحتواء:

رغم الإعلان عن اتفاق تهدئة بتاريخ 30 نيسان/أبريل، إلا أنَّ الاعتداءات المسلحة تكررت في بعض المناطق، ما يسلّط الضوء على تحديات فرض الاستقرار الميداني ومنع تمدّد دائرة العنف. ويستدعي ذلك تطوير قدرات مؤسسات الدولة، خاصة الأمنية منها، على التدخل السريع والفعّال، وتعزيز آليات الإنذار المبكر والتواصل مع المجتمعات المحلية، بما يسهم في احتواء الأزمات وحماية السكان.

هـ. ضرورة تقييم الأداء المؤسسي وتعزيز الشفافية:

أظهرت الوقائع الميدانية تفاوتاً في مستوى الاستجابة الأمنية والإدارية من منطقة إلى أخرى، الأمر الذي يستدعي تقييماً موضوعياً للأداء المؤسسي، بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة ضمن إطار يحترم الحقوق الأساسية. ويساهم مثل هذا التقييم في إعادة بناء الثقة بين المؤسسات والمجتمع، وتثبيت أسس المشروعية في الإجراءات المتخذة.

و. تصاعد الخطاب الطائفي ودور الفضاء الرقمي في تأجيج الانقسام:

رصدت الشَّبكة تصاعداً في تداول خطابات تحريض طائفية ومناطقية عبر وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، الأمر الذي نقل الانقسامات من الميدان إلى الفضاء الرقمي. هذا التصعيد الخطابي لم يُقابل بإجراءات حكومية فعالة للتهدئة أو مكافحة الكراهية، ما أدى إلى تفاقم الانقسامات داخل المؤسسات التعليمية، وخصوصاً الجامعات، التي يفترض أن تشكّل بيئة آمنة ومحايدة.

وقد أسفرت الاعتداءات ذات البعد الطائفي عن تهديد مباشر للسلم المجتمعي، في ظل غياب تدخل رادع وفوري من الجهات المختصة، ما يفرض الحاجة إلى تفعيل أدوات الرقابة والمحاسبة داخل المؤسسات التعليمية والإعلامية، وتوفير الحماية القانونية لكل الفئات المجتمعية دون تمييز.

سادساً: الاستنتاجات والتوصيات:

تُبرز الوقائع والانتهاكات الموثقة خلال التصعيد الأمني الأخير هشاشة البنية الأمنية، واختلال العلاقة بين المجتمع والدولة، ما يؤكد وجود تحديات بنيوية تعرقل جهود الاستقرار والعدالة الانتقالية. فيما يلي أبرز الاستنتاجات التي توصّل إليها التقرير، يتبعها مجموعة من التوصيات العملية:

الاستنتاجات

1. **تصاعد العنف المحلي في بيئة أمنية هشّة:** شهدت مناطق ريف دمشق، وخاصة جرمانا وأشرفية صحنايا، تصاعداً لافتاً في أعمال العنف المسلح، نتيجة اشتباكات بين مجموعات محلية، بعضها مرتبط بتشكيلات أمنية. وقد كشف ذلك عن ضعف في آليات إدارة الأمن المحلي، وغياب الضوابط القانونية لاستخدام القوة في المناطق السكنية.
2. **قصور مؤسسي في ضبط السلاح ومنع التشظي الأمني:** أظهرت الوقائع الميدانية ثغرات كبيرة في قدرة المؤسسات الأمنية على كبح نشاط المجموعات الخارجة عن القانون أو تلك المفوضة بمهام أمنية غير محددة قانونياً، ما يبرز الحاجة إلى إعادة هيكلة البنية الأمنية ضمن إطار قانوني ومؤسسي واضح.
3. **تداخل الأدوار بين الدولة والمجموعات المحلية المسلحة:** ساهم تداخل المهام بين بعض الأجهزة الأمنية والمجموعات الأهلية أو المناطقية المسلحة في تعقيد المشهد الأمني، وأدى إلى انتهاكات متكررة، بعضها اتخذ طابعاً مناطقياً أو ثأرياً، في ظل غياب إطار ناظم يضبط العلاقة بين الدولة والمجتمع في مجال الأمن.
4. **احتجازات تعسفية تفتقر للشفافية والمعايير القانونية:** تمت عمليات احتجاز جماعية دون إعلان عن أسس قانونية واضحة، أو ضمانات رقابية مستقلة، رغم الإفراج عن عدد كبير من الموقوفين لاحقاً، ما يعكس غياب بيئة قانونية ضامنة للإجراءات، ويستوجب تقييماً قانونياً عاجلاً لها.
5. **ضعف في الشفافية وإخفاء للمعلومات:** لم تصدر بيانات رسمية دقيقة حول عدد الضحايا أو الموقوفين أو الأضرار، ما أعاق عمليات التحقق والتوثيق، وقلّل من قدرة المجتمع المدني على أداء دوره، وأضعف الثقة العامة في الجهات الرسمية.
6. **تصاعد حاد في الاعتداءات ذات الخلفية الطائفية:** امتدت آثار العنف إلى المؤسسات التعليمية والمدنية، وتجلّى ذلك باستهداف طلاب جامعيين على خلفيات طائفية ومناطقية، ما يُشير إلى هشاشة الفضاء المدني وضرورة تطوير إجراءات حماية فاعلة.
7. **التدخل العسكري للاحتلال الإسرائيلي شكّل خرقاً للسيادة وفاقم الانقسامات:** شكّلت الهجمات الإسرائيلية خرقاً واضحاً لميثاق الأمم المتحدة، تحت ذريعة حماية فئة مجتمعية، وأسهمت في تغذية الانقسامات وتعقيد المسار الوطني نحو الاستقرار.

التوصيات

1. **إصدار إطار قانوني منظم لإدارة الأمن المحلي:** إصدار قوانين انتقالية تُحدّد بوضوح مهام الأجهزة الأمنية، وتحظر تفويض الصلاحيات إلى مجموعات غير قانونية، بما يضمن الاحترافية والانضباط في تنفيذ المهام الأمنية.
2. **مراجعة العلاقة بين الدولة والمجموعات المحلية المسلحة:** تقييم أية تفاهمات غير رسمية مع مجموعات محلية، والعمل على دمج هذه المجموعات – إذا لزم – ضمن مؤسسات الدولة عبر قنوات قانونية وتدريبية تُعزز أداءها وتخضعها للمساءلة.
3. **تشكيل لجنة مستقلة لتوثيق الانتهاكات:** إنشاء لجنة مؤقتة مستقلة تضم ممثلين عن المجتمع المدني، تُعنى بمراجعة الأحداث الأمنية والاحتجازات والانتهاكات، وترفع توصياتها للسلطات المختصة.

4. **ضمان الحرية والأمان القانوني للمحتجزين:** تدقيق ملفات المحتجزين وفق معايير العدالة، وضمان حقوقهم الأساسية، بما في ذلك الدفاع والتواصل مع الأسرة، مع الإفراج الفوري عمن لم يُثبت تورطهم في انتهاكات جسيمة.

5. **رفع مستوى الشفافية والتواصل المؤسسي:** توصى السلطات بإصدار تقارير دورية رسمية تشمل معلومات محدثة عن الأحداث الأمنية، أعداد الضحايا، والموقوفين، بما يُعزز مناخ الثقة والمساءلة العامة.

6. **تعزيز دور المجتمع المدني في الوقاية والرصد:** توسيع مجالات التعاون بين المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية لرصد الانتهاكات وتقديم توصيات استباقية تسهم في الوقاية من العنف.

7. **إعداد خطة وطنية لضبط السلاح غير المشروع:** وضع خطة تدريجية لنزع السلاح المنتشر خارج إطار الدولة، مع آليات واضحة للتنفيذ، تُرافقها برامج أمن مجتمعي تُعالج أسباب حمل السلاح، وتدعم الاستقرار المحلي.

8. **حظر خطاب الكراهية في الفضاءات العامة:** إصدار تعليمات تنفيذية تمنع تداول أو نشر محتوى تحريضي في الجامعات ووسائل الإعلام، وتشكيل لجان داخلية للرقابة، مع ضمان المساءلة العلنية للمخالفين.

9. **التحرك الدبلوماسي لمواجهة التدخلات العسكرية الأجنبية:** العمل على تفعيل قنوات الدبلوماسية مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن لمواجهة الانتهاكات السيادية، والدعوة لتحقيق دولي مستقل في الهجمات الخارجية. كما يُوصى بإطلاق برامج وطنية لتعزيز الخطاب العام المشترك ومواجهة حملات التحريض الطائفي، بما يُسهم في بناء وحدة وطنية جامعة.

شكر وتقدير

تتوجه الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان بخالص الشكر والامتنان إلى جميع الباحثين الميدانيين، والمساهمين المحليين، والشهود الذين قدّموا شهاداتهم رغم المخاطر والظروف الأمنية المعقّدة. لقد أسهمت جهودهم في جمع وتدقيق المعلومات الواردة في هذا التقرير، مما يعكس إصراراً جماعياً على الوصول إلى الحقيقة، وحفظ ذاكرة الضحايا، والدفاع عن حقوق الإنسان.

إنَّ هذا الجهد التوثيقي لم يكن ليكتمل دون تعاون الجميع، الذين حملوا مسؤوليتهم الأخلاقية والمجتمعية في إيصال صوت المتضررين، إيماناً بأهمية الحقيقة؛ وحق الضحايا في العدالة والمساءلة؛ وواجب ضمان عدم التكرار

تحيي الشَّبكة كل من شارك في إعداد هذا التقرير، وتؤكد التزامها المستمر بمبادئ التوثيق المهني، والعمل من أجل العدالة، ومناهضة الإفلات من العقاب

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة

info@snhr.org
www.snhr.org